وان المراد ما لا يخطى من الحائل لا المسافة وهو كما ترى مع انه لا ضرورة داعية
الى التاويل وقيل ينبغي البعد من الصف وان لا يحرم بالصلوة حتى يحرم قبله
من التقدم من يرى وله معه التباعد ومن الشرائط ان لا يكون
الامام اعلى من المأموم بما يعتد به في مثل البناء دون الاخدار على المشهور
للموثق وفي مثنه ركاكة ولهذا تردد المحقق فيه وكرهه الشيخ ولا
يخلو من قوة وان كان اعتباره احوط اما اذا كان اسفل منهم فلا باس به
قولا واحدا كما في الموثق وان ورد رواية فيه ايضا بالمنع وان لا يقف
المأموم قدام الامام بالاجماع المتاسي والنصوص اما التساوي فالموثق
يجوزه والاكثر خلافا للحلي واعتبر التاخر وهو الاقوى للخبر الثقة بها ولا
يقوم بينهما الا اذا كانا اثنين فيقف المأموم عن يمين الامام كما في المعتبر
وان ينوي الامام ويعين الامام كما مر في مباحث النية وان يتابعه
في الافعال اذا كان مرضيا بمعنى عدم تقدمه عليه بل اما يتاخر عنه او
يقارنه بالاجماع ولا يجب التاخر للاصل خلافا للصدوق فاشترطه
في تمام الثواب وفي الخبر انما جعل الامام امام ليؤتم به فاذا ركع
فاركعوا واذا سجد فاسجدوا وهو احوط اما المتابعة في الاقوال
فاوجبه الشهيد خلافا للاكثر ولا ريب انها احوط ولو رفع راسه عن
الركوع او السجود او هوى اليهما قبل الامام اعاد وفاقا للمقنعة للصحاح
المستفيضة وحملها الاكثر على الاستحباب او وجوب مع العمد لاستمرار
جمعا بينها وبين الموثق لحمله على العمد ولان لزوم الاعادة زيادة
الركن والصواب حمل الاعادة على الاستحباب اما التفصيل الذي كود فلا

وجهله

وجه له ولا دليل عليه والزيادة مع تسليم ابطالها مغتفرة هنا بالنص

ومن الشرائط ان لا يقرأ خلف الامام المرضي للصحاح المستفيضة بل
من قرأ خلف امام يأتم به بعث على غير الفطرة الا اذا كانت الصلوة جهرية ولا
يسمع ولا همهمة فيستحب القراءة حم للمعتبرة وانما حملت على الاستحباب
للصحيح ولا باس ان صمت وان قرا او كان مسبوقا وكانت الركعة له من الاولين
والامام من الاخيرتين فعليه القراءة ايضا كما ياتي وقيل باستحباب ترك القراءة
في غير الصورتين المذكورتين دون الوجوب وقيل باختصاصه بالجهرية وقيل
فيه اقوال اخر منتشرة جدا والاصح ما قلناها اما غير المرضي فلا تسقط القراءة
خلفه بل يجب الاتيان بها ولو بمثل حديث النفس والاخفات وعلى الحمد كما
يستفاد من المعتبرة وفي الصحيح قلت من لا اقتدي به في الصلوة قال
اوع قيل ان يفرغ فانك في حصار فان فرغ قبلك فاقطع القراءة واركع معه
والاحوط ان يجمع بين القراءة والانصات مهما امكن للامر بالانصات
سمعه في المعتبرة ومن الشرائط ان يتوافق نظم الصلوتين في الافعال
فلا يقتدي في اليومية مع الكسوف ولا العكس لعدم امكان المتابعة اما
في عدد الركعات فلا للصحاح المستفيضة وكذا في النوع والصنف فيجوز
اقتداء المفترض بالمتنفل وبالعكس في كل من الخمس مع الاخرى وفاقا
للمشهور للصحاح وتفصيل الصدوق في الظهرين شاذ وكذا منع والده
عن اتمام المقصر بالمقصر وبالعكس ويدفعه الصحاح الصراح نعم يكره ذلك
للموثق وان يستمر الاقتداء من الابتداء الى الانتهاء الا لعذر كما مر في مبحث
النية المشهور استحباب وقوف المأموم عن يمين الامام ان كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)